

تقرير

الحريري لأركانه: الفيديو السعودي على عون مستمر

الذي سيتعاطى به تيار المستقبل مع «حليفه السابق». فقد تقرر في الاجتماع «وقف زيارات وزراء المستقبل ونوابه لمعرب، وكذلك الاجتماعات التي كان يعقدها السنيرة مع النائب جورج عدوان في بيت الوسط». أما الاتصالات بين الحريري وجعج «فلا حاجة لها في هذه المرحلة»!

في المحصلة، يُصّر تيار المستقبل على أن «ما تمّ بين جعجج وعون سيؤثر في الساحة المسيحية، لكنه لن يحرك ساكناً في ملف الرئاسة»، وما قاله «الوزير نهاد المشنوق من قلب معرب عن أن القرار الإقليمي والدولي غير ناضج حالياً لانتخاب رئيس للجمهورية» يختصر كل المشهد، على ما تقول المصادر.

أما في ما يتعلق بملف إطلاق سماحة، فأكدت المصادر أن النقاش «هو نفسه الذي نقلته الكتلة في بيانها»، وهو الإصرار على «إحالة ملف جريمة سماحة إلى المجلس العدلي، والعمل على ذلك بشتى السبل، وعلى تعديل القوانين التي ترعى عمل المحكمة العسكرية كي لا تبقى أداة ضغط وظلم».

فتؤكد المصادر أن الحريري قطع أمام زواره الشك باليقين، مؤكداً «عدم الرضى السعودي»، وأن الفيديو على عون لا يزال قائماً.

النقاش تطرق أيضاً إلى أن «جعجج خسر الشارع المستقبلي المسلم المستاء من خطوته رغم فوزه بشريحة كبيرة من الشارع المسيحي». ورغم الاتفاق على ضرورة عدم خروج الاستياء المستقبلي إلى العلن، إلا أن «الغلطة» لن تُمر من دون ثمن. والثمن الذي ستدفعه القوات اللبنانية، بحسب المصادر، هو «الجفاء»

الفعلية لوقائع الاجتماع». إذ أعربت عن «الارتياح للمصالحة التي جرت»، مؤكدة أنها «تلتزم توجهات الرئيس الحريري في هذا الشأن انطلاقاً من أن الكلمة الفصل في هذا الملف تبقى للمجلس النيابي، في ظل النظام الديمقراطي وتحت سقف الدستور». لكن مصادر في فريق 14 آذار اطلعت على تفاصيل الاجتماع، أكدت أنه بخلاف البيان المنمق الذي تحاشى الصدام مع القوات اللبنانية، فقد كان الحريري واضحاً في أن «الرد المبكّل على ما جرى هو التمشك بدعم ترشيح سليمان فرنجية للرئاسة»، ولكن «من دون استعجال».

وأوضحت المصادر أن «الحريري ناقش بكل هدوء كل الاحتمالات الممكنة في المرحلة المقبلة»، وشدد على «أهمية مواقف حزب الله والرئيس نبيه بري والنائب وليد جنبلاط والمسيحيين المستقلين ممّا حصل». وشدد على أن «تيار المستقبل مستمر في دعم فرنجية للرئاسة». لكنه، بحسب المصادر، «لن يعلن ذلك رسمياً، لأنه لا يرى ضرورة لحرق المراحل، وليس هناك من داع للاستعجال». وهو اعتبر «أننا، اليوم، أمام مرشحين من دون انتخابات، لأن من المستبعد أن يؤمن أي منهما الأصوات المطلوبة، ولا حتى النصاب لعقد أي جلسة انتخابية، إن لم تكن هناك ضمانات للوصول إلى القصر الرئاسي. وحتى الآن لا مؤشرات على اتفاق الفريقين».

في الاجتماع، كان الرأي المستقبلي بأن «ما حصل لن يكون أكثر من عملية خلط أوراق». ولم تنف المصادر أن الحريري فوجئ بالخطوة القواتية، وقد «أخذ هذا الموقف حيزاً واسعاً من النقاش خلال الاجتماع، حيث اعتبر المجتمعون أن في خطوة جعجج مخاطرة لم يحسبها جيداً. فماذا لو أقدم الفريق الآخر على خطوة غير محسوبة ووصل عون فعلاً إلى قصر بعبدا؟ فهل سيعتبر جعجج نفسه رابحاً فعلاً؟». أما في ما يتعلق بالموقف السعودي من خطوة جعجج،

«لارضى سعودياً» عن ترشيح رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجج لرئيس كتلة التغيير والإصلاح، العماد ميشال عون، و«الفيديو السعودي على عون لا يزال قائماً». هذا ما نقله عن الرئيس سعد الحريري قوله لـ «أركان» المستقبل الذين استدعاهم على عجل للتشاور بعد «احتفالية معرب»

ميسم رزق

ارتدادات «زلزال» معرب، أول من أمس، غطت على تداعيات قرار محكمة التمييز العسكرية إطلاق الوزير السابق ميشال سماحة. ردّ سمير جعجج صاع سعد الحريري صاعين وقذف كرة النار الرئاسية بين يديه. بعد أكثر من سنة على تحميل تيار المستقبل حزب الله والتيار الوطني الحر مسؤولية الشغور الرئاسي، يبدو التيار الحريري في طريقه إلى تحمّل هذا العبء من الآن فصاعداً.

على عجل، استدعى الحريري «أركان حربه» إلى مقر إقامته في المملكة العربية السعودية، وفي مقدمهم الرئيس فؤاد السنيرة ووزير الداخلية نهاد المشنوق ومدير مكتبه نادر الحريري. وأمام شاشة التلفزيون التي كانت تنقل «الاحتفالية العونية - القواتية»، جرى نقاش تفصيلي في الخطوة القواتية وارتداداتها وطريقة التعامل معها. مصادر المستقبل التي تحدثت إليها «الأخبار» رفضت الخوض في تفاصيل النقاش، مشيرة إلى أن بيان الكتلة بعد اجتماعها أمس «هو الترجمة



يكشف كل الأفرقاء جرائمها وعدوانها، ويعتبرون عن مناصرتهم للفلسطينيين وقضيتهم، فهذا الأمر يضيّق الخناق على إسرائيل وينتهي مع مقاومتها، لتدرك أنها معزولة ومرفوضة».

على الصعيد الحكومي، زار وزير المال علي حسن خليل النائب سامي الجميل والرئيس السابق ميشال سليمان، للتباحث معهما بشأن تلبية مطلب عون في التعيينات الأمنية، بما يتيح تفعيل عمل مجلس الوزراء.

(الأخبار)

تقرير

السنيرة يدين قباني باختلاس وقف العلماء

سريعاً ضد قباني، على أن يكافئه في المقابل بتعيينه رئيساً للمحكمة الشرعية العليا خلفاً للرئيس الحالي الذي يحال إلى التقاعد مطلع شباط المقبل. لكن لماذا الآن؟ بحسب المصادر، يحاول السنيرة مواجهة إعادة لمّ الشمل التي يقودها نائب رئيس المجلس الشرعي الأعلى المستقيل، ماهر صقال، لأعضاء المجلس ولشخصيات سنية شمالية وبيروتية وجنوبية، لتشكيل إطار عمل وطني جديد.

(مروان طحطح)



عند رفع الدعوى، تردّد أن المستقبل يقع خلفها. شائعات باتت أكثر واقعية مع توالي ثلاثة مشايخ من الخمسة بسحب الدعوى (آخرهم كان الغالي). مصادر مواكبة أشارت إلى أن المشايخ «لمسوا تدخلاً واضحاً من السنيرة في مسار الدعوى واستثمارها في خلافة مع قباني».

بالنسبة إلى الحثثيات القانونية للقرار، لم يستطع وكلاء قباني شرحها بسبب تسريب جزء منه عبر «الواتساب» قبل الإطلاع عليه. لكن في التقدير الأولي، فإن محاسبة المتولي «تقتضي إثبات السرقة أو سوء الإدارة». فهل أثبت القرار أحد الشرطين على قباني؟ في كل الأحوال، يتجه الوكلاء إلى استئناف القرار بعد دراسته. وإذا صدق الاستئناف على قرار عساف، يمكنهم أن يتوجهوا لنقضه أمام محكمة التمييز، علماً بأن حكم عساف سبقه حكم من قريبه القاضي الشرعي الشيخ أحمد عساف، أواخر أيلول 2013، بكف يد قباني عن الوقف.

وتشير المصادر إلى أن السنيرة «أوعز إلى عساف بإصدار حكمه

«زائدة عن المبلغ المطلوب وتضاعف جزء منها من حوالي 300 ألف دولار إلى أكثر من 800 ألف». وطالبوا أيضاً بعزله ومحاسبته «على خيانتته للوقف وسوء أمانته وتبديده أموال وقف العلماء وإثبات تعذبه ومن ثم عزله وإلزامه بإعادة الأموال المهذورة البالغة قيمتها حوالي مليون و195 ألف دولار، ودفع بدل عطل وضرر للوقف يعادل القيمة المبددة». اللاتف أن المبلغ الوارد في الحكم يزيد على المبلغ الوارد في الدعوى بحوالي أربعمئة ألف دولار، علماً بأن صندوق وقف العلماء هو أحد الصناديق الثلاثة التابعة لدار الفتوى؛ وأولها صندوق الدار التابع لرئاسة مجلس الوزراء، وثانيها صندوق الأوقاف المرهون بقرار المجلسين الشرعي والإداري، وثالثها صندوق وقف العلماء الذي أسسه المفتي الراحل الشيخ حسن خالد كصندوق تجمع فيه الهبات والمساعدات وتخصص لمساندة المشايخ والتوظيف خارج الملاك والمشاريع... صندوق الوقف هذا يشكل رأسمال مفتي الجمهورية المادي والمعنوي، لأنه الوصي عليه.

مشيرين إلى أنه ورّع خارج الدوام الرسمي.

مهما كانت صيغة إصدار الحكم، وإن كان لها دلالة، فإن الأهم أن القضاء أدان قباني في الدعوى التي تحركت بوجهه في عزّ خلافه مع تيار المستقبل والرئيس فؤاد السنيرة تحديداً. في أيلول 2013، تقدم خمسة مشايخ بدعوى محاسبة متولي ضد قباني في محكمة بيروت الشرعية، منهم الشيخان همام الشعار وحسام الغالي، حول صندوق وقف علماء المسلمين. الخمسة اتهموا قباني بهدر ما قيمته حوالي مليون ومئة ألف دولار أميركي. هذا المبلغ تجعج من قيمة ما دفعه قباني من الصندوق للمهندس رشيد ت. (شريك نجله راغب) لتخليص معاملات وتراخيص من نقابة المهندسين تعود لعقارات اشتراها قباني لمصلحة الأوقاف الإسلامية، منها عقار في منطقة الكولا لبناء جامعة، والعقار الذي يشيد فوقه مسجد الإمام الشافعي في بيروت. كذلك تجمع أيضاً من مبالغ دفعت لراغب لزوم صيانة مبنى أزهر عرمون. تلك المبالغ تبين أنها

أماله خليك

من «الواتساب» علم الشيخ محمد رشيد قباني ووكلاؤه القانونيون، مساء أمس، بإصدار قاضي بيروت الشرعي الشيخ محمد عساف حكمه القضائي في قضية وقف علماء المسلمين، وصلهم، مثلما وصل لكثيرين من مشايخ السنة والشخصيات المحسوبة على قباني وعلى خصومه، صورة الورقتين الأخيرتين من الحكم الذي يقع في عشرين صفحة، وفيهما قرار عساف، بعد استعراض حثثيات القضية، بـ«إلزام المدعى عليه الشيخ قباني بأن يعيد متولي وقف علماء المسلمين السنة مبلغاً قدره مليون وخمسمئة وتسعون ألفاً وخمسون دولاراً أميركياً». في الختام، يشير القاضي إلى أن الحكم الوجاهي القابل للاستئناف «صدر وأفهم علناً حسب الأصول بتاريخ التاسع عشر من كانون الثاني». حاولت «الأخبار» الاستفسار من أوساط وكلاء الدفاع عن قباني، فتبين أنهم لم يتسلموا الحكم بعد وفق الأصول القانونية،